هزيمة حزيران جذورها وأسبابها ونتائجها

[كتبت في آب / اغسطس – تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٧ ، روجعت ونقحت في أيار / مايو – تموز /يوليو ١٩٧٨ .]

منذ الانفصال عام ١٩٦١ وحتى حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بدا واضحاً أن الثورة العربية قد أصبحت في مرحلة اختناق وحشرت في طريق مسدود. وكان لا بد من حدث يعلن ذلك ويحوله إلى حقيقة ملموسة في أعين الجماهير العربية، وجاء هذا الحدث، حرب الأيام الستة ، على يد إسرائيل مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية، لا على يد الجماهير.

لقد هزت الهزيمة الشعب العربي من الخليج إلى المحيط ، ورأى في نتائج حرب الأيام الستة تكريساً لهزيمة عمرها عشرون عاماً . ولم يكن الأمر كذلك لو لم تدوخها الدعايات الديماغوجية والتهويش القوماوي. ولكن لا بد للشعب أن يستفيق من هول الصدمة ويستعيد ثقته بنفسه وقدرته على مواجهة المحن.

إن شعباً يعي مغزى تجربته لا يمكن، على المدى الطويل، أن يغلب. بل سيجعل من الهزيمة محركاً نضالياً ، عبر عملية مراجعة نقدية وجذرية لتجربته الماضية، تتيح شق طريق جديدة للثورة العربية.

إن الحقيقة الواقعة ثورية دوماً ، لذا فإن بسطها أمام الشعب وتحليلها ليس السبيل الوحيد إلى المراجعة النقدية الجذرية للماضي فحسب، بل أيضاً السبيل إلى دفع النضال العربي إلى المستوى الذي يجعله قادراً على تجاوز الهزيمة.

١ـ أهداف العدوان

حرب الأيام الستة، بين الشعب العربي وإسرائيل المدعومة من الإمبريالية، جاءت حصيلة تآمر إمبريالي- صهيوني- رجعي ما انفك ينسج شباكه مذ نجحت الإمبريالية بتنفيذ أولى مؤامراتها بفصم الوحدة بين سوريا ومصر. فالقنبلة الزمنية ، التي انفجرت صبيحة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، قد أشعل فتيلها منذ عهد الانفصال. وفي سبيل تنفيذ هذه المؤامرة، ساهم أكثر من طرف : واستخدمت أكثر من وسيلة، ورفع أكثر من شعار.

وإذا كانت إعادة فتح خليج العقبة هي الهدف المباشر للعدوان، إلا أن الهدف الضمني والمركزي للعدوان هو رأس عبد الناصر العربي (أي المحتوى العربي للسياسة التي ينهجها عبد الناصر)، باعتباره الحلقة الحاسمة في ضرب حركة الثورة العربية، ثم توسيع رقعة إسرائيل جغرافياً وتكريس تفوّقها على الشعب العربي.

والهدف الأول هو عينه سواء بالنسبة إلى إسرائيل أم الإمبريالية الأمريكية:

فبالنسبة إلى إسرائيل، يشكل سقوط عبد الناصر خلاصاً من ثقل ثلاثين مليون إنسان زجهم عبد الناصر في مواجهتها. انكفاء مصر داخل حدودها، وعرقلة الوحدة العربية بالتالي، هما حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه الوطن العربي. هذا الانكفاء، عند تحققه، سيضمن لإسرائيل تفوقاً ملحوظاً على الجناح الاسيوي من الوطن العربي، ما بقي هذا الجناح أسير التخلف والتجزئة.

بالنسبة إلى الإمبريالية الأمريكية، فإن سقوط عبد الناصر يطفىء إلى أمد غير محدود بؤرة تشكيل مصدر إزعاج تارة وتهديد تارة أخرى لـ "أمن " الإمبريالية وهدوء المنطقة، ويوطد مراكزها السياسية والاقتصادية.

إن الإمبريالية الأمريكية، في هجمتها الممعنة الشاملة على العالم الثالث، رأت في تحركات إسرائيل العدوانية منفذاً لتحقيق أحد أهداف هجمتها ووسيلة لها، وبخاصة بعد أن فشلت بـ "تدجين " عبد الناصر عبر المساعدات والقروض. ولم تحل سياسة الأخير الدفاعية المتذبذبة، في المرحلة الأخيرة بخاصة، دون إصرار الإمبريالية الأمريكية على إسقاطه. هذه الحقيقة هي التي تفسر تحوّل موقف أمريكا في عام ١٩٦٧ عما كان عليه في العام ١٩٥٦، حيث اتخذت موقف الحكم . أما دورها الفعلي المباشر، في حدود ما كشف من أسرار السياسات الأمريكية، فيتلخص في أمرين: **الأول** إرسال أسلحة ومعدات متطورة إلى إسرائيل قبل الحرب. **والثاني** إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل للعدوان على مصر، بعد أن أكدت وكالة المخابرات الأمريكية احتمال انتصار إسرائيل في الحرب.

ذلك هو الهدف المركزي غير المباشر للعدوان الإسرائيلي على مصر في ٥ حزيران/ يونيو. وهؤلاء هم طرفاه الرئيسيان.

وهذا ما أدركته الجماهير العربية بوضوح. ولهذا كانت ردود فعلها حادة عندما أذاع عبد الناصر تخّليه عن السلطة مساء٩ حزيران/ يونيو، الذي يمثل، في نظرها، رمزاً لمقاومة الإمبريالية. ولكن إذا كانت الجماهير العربية قد طرحت مسألة تنحي عبد الناصر عن السلطة بحس سليم ، إلا أن سلامة هذا الطرح على المدى القريب لا تعني كفايته، بل صحته، على المدى البعيد. وبالفعل لم تخن الجماهير غريزتها الثورية. فبعد أن استفاقت من هول الصدمة طرحت المشكلة طرحاً آخر، وأخذت تنقد النظام الناصري نفسه، وبخاصة تركيب المؤسسة العسكرية المصرية وامتيازاتها، لا لأنها لم تثبت جدارة في التجربة (وللمرة الثانية بعد تجربة عام ١٩٥٦) فحسب، بل باعتبارها العمود الفقري للنظام الناصري أيضاً، وباعتبارها صلب "طبقة" متأخرة وسائدة سياسياً ومنعمة بامتيازات، أثبتت تجربة ٥ حزيران/ يونيو أن التطور التاريخي لم يتخطها فحسب، بل أصبحت عقبة أساسية في وجهه.

إذاً، فالهدف المركزي غير المباشر للعدوان كان المحتوى العربي للسياسة الناصرية. هذا المحتوى هو نقطة احتكاك أساسية، إن لم نقل وحيدة، بين النظام الناصري والإمبريالية. إن السياق الراهن للكفاح الوحدوي وللتضامن العربي، على رغم ما يعتور هذا الكفاح وهذا التضامن من تذبذب، سياق معاد للإمبريالية. ولهذا كان المحتوى العربي للسياسة الناصرية تقدمياً ، فالإقليمية المصرية هي، في آخر التحليل، ضرب من الهروب من مواجهة الإمبريالية، لذا ليس غريباً أن يكون الجناح اليميني في النظام الناصري إقليمياً .

وما دامت تصفية المحتوى العربي للسياسة الناصرية هدف العدوان المركزي غير المباشر، يبدو من السابق للأوان الجزم بإخفاق العدوان أو نجاحه، قبل أن تتم تصفية آثاره المباشرة، وقبل أن تتضح نتائجه العامة على الصعيد العربي عموماً وعلى الصعيد المصري خصوصاً . وما دام المحتوى العربي للسياسة الناصرية هو الهدف المركزي للعدوان، يمكن القول إن بقاء عبد الناصر في السلطة أو تخليه عنها (رغم أهميته) ليس مقياساً كافياً لنجاح العدوان أو إخفاقه، إذا تحقق فعلاً انكفاء النظام الناصري داخل القوقعة الإقليمية.

ولكن، ثمة سؤال قد يُطرح: أليس المحتوى العربي للسياسة الناصرية وليد النظام الناصري نفسه؟ المنطق السطحي قد يقبل هذه الموضوعة، ولكن الذهاب بعيداً في فحص طبيعة النظام الناصري يبرز على نحو لا

يقبل اللبس الدور الاستثنائي لعبد الناصر، حيث لعب دوراً حاسماً في فرض المحتوى العربي على النظام الناصري.

حقاً إن التحولات الثورية الجذرية تهيج الثور الأمريكي، ولكن من التبسيط الساذج المشوه أن نعتبر البقع التقدمية على جسد نظام ما تهيجه أيضاً . لقد عرفت الإمبريالية الأمريكية أحسن من غيرها مشكلة التخلف وطابعها الانفجاري في العالم الثالث. وهي لا تعارض حل هذه المشكلة شرط ألا تؤدي إلى نظام ثوري شعبي . وهي تدعو إلى الإصلاح الزراعي ما دام ذا طابع برجوازي صغير. كما أنها لا تعارض التصنيع ما بقي هذا التصنيع في أطر تكميلية للاقتصاد الإمبريالي . وهي تدفع معونات للدول المطواعة العملية، أو للدول التي ترى إمكانية لتطويقها، معونات تكاد توازي موارد استثماراتها الهائلة في العالم. حتى التخطيط ، الذي يمس الوتر الحساس في الذهن الاحتكاري الأمريكي، أصبحت لا تعارضه، بل كان كنيدي قد وافق على ممارسته في العالم الثالث.

هؤلاء الذين يصورون الإمبريالية الأمريكية كوحش أسطوري بلا دماغ، إما حمقى أو مضللين. الإمبريالية الأمريكية تعرف جيداً أن قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، مضافاً إليها آلية السوق الرأسمالية الإمبريالية تكاد تجعل من المستحيل إفلات أي بلد من شباكها وضرب جوهر الهيمنة الإمبريالية، ما لم يجر تحول جذري في بنى المجتمع الايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا فالنظام الناصري بلا محتوى عربي لا يستثير الإمبريالية جدياً . بل على العكس، فالتركيب الاجتماعي لهذا النظام، وقيامه على أكتاف بيروقراطية تشكل نواة لطبقة وسطى من طراز جديد، يوفر الإمكانيات لجعله ذا طبيعة تفاهمية مع الامبريالية.

ثمة عاملان أساسيان يوفران للنظام الناصري هذه الأرضية التفاهمية : **الأول** هو ارتباط طبقته البيروقراطية، التي تختلف اختلافاً كلياً عن البيروقراطية المنحدرة من الطبقة العاملة، بهواها وعاداتها الاستهلاكية بالغرب. **والثاني** هو حاجتها للمعونات الغربية. وهذه الحاجة ناجمة عن حرصها على امتيازاتها ومصالحها، التي تمنع إتمام تدمير أطر المجتمع المصري التقليدي وبناه، فتحول بالنتيجة دون تعبئة الجماهير ودون توفير كامل الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية (١).

أما السبب الثاني للعدوان فيتمثل في النمو المطرد للعلاقات المصرية- السوفياتية وتحولها شيئاً فشيئاً إلى ضرب من تحالف، إن ثقل مصر والدور السياسي الذي لعبه النظام الناصري سواء في الوطن العربي أو أفريقيا جعل التحالف المصري- السوفياتي، الذي أصبح مرتكزاً على قواعد اقتصادية وعسكرية وسياسية، نقطة ارتكاز لمطاردة النفوذ الغربي والمصالح الغربية في كل من الوطن العربي وأفريقيا، الأمر الذي جعل إسقاط عبد الناصر مسألة ملحة ومطروحة في أمر اليوم من قبل الإمبريالية الأمريكية بخاصة والإمبرياليات الأخرى بعامة، ناهيك عن الدول الرجعية، العربية والأفريقية على حد سواء، ودورها في التحريض على عبد الناصر.

٢- ٥ حزيران/ يونيو كاختبار لما أنجزه العرب خلال عشرين عاماً

يقول لينين، استناداً إلى كلاوزيفتس، " الحرب اختبار لجميع قوى الأمة من اقتصادية وتنظيمية"، و"القوة العسكرية، كقوة قبضة اليد، رهينة بصحة الجسم السياسي وحيويته وصحة المجتمع وحيويته ككل ". وعلى هذا فإن كارثة ٥ حزيران/ يونيو لم تكن مجرد هزيمة عسكرية فحسب، بل كانت "كشفاً بالحساب " أيضاً. لقد قدمت إسرائيل والإمبريالية للعرب "فاتورة" بما حققوه خلال عشرين عاماً مضت على الهزيمة الأولى، وهذه "الفاتورة" تتناول بالطبع شتى الميادين السياسية، والاقتصادية ، والتقنية، والثقافية،

وبالتالي، العسكرية. لقد قدمت هذه الحرب لحركة الثورة العربية بعامة، ولعبد الناصر بخاصة، كشفاً بما تحقق خلال خمسة عشر عاماً .

إذاً ، فالمعنى العميق لحرب الأيام الستة يتجاوز بكثير معنى الهزيمة العسكرية العادية، التي منيت بها هذه الأمة أو تلك في الحرب العالمية الأولى أو الثانية. كان ممكناً أن نسمي نتيجة هذه الحرب هزيمة عسكرية، لو كان ثمة ظل من التكافؤ السكاني بين الشعب العربي وإسرائيل. أما وإن إسرائيل أصغر بخمس عشرة مرة من قطر عربي واحد فقط ، وتكسب منه المعركة العسكرية بمثل هذه السهولة والسرعة، عندئذ لا تعود المسألة مسألة هزيمة عسكرية عادية ، لا من قريب ولا من بعيد (٢).

لقد وضعت الهزيمة كل "الإنجازات " العربية على المحك، وسلطت الأضواء الكاشفة على جميع جوانب الوجود العربي الراهن . لقد كانت حرب الأيام الستة اختباراً حقيقياً لبنى المجتمع العربي وهياكله وحركته وسير تطوره. كانت اختباراً لـ " الاشتراكية التي نبني ، ولـ "التنمية" التي نحقق ، ولـ "المجتمع الجديد" الذي نشيد. وبكلمة كانت هذه الحرب الخاطفة اختباراً لـ "الثورات " التي نصنع، وبالنتيجة هي اختبار للايديولوجيا التي توجّه هذه "الثورات " وللطبقات التي نهضت بها وقادتها.

وبالطبع، لم يتناول هذا الاختبار بنى المجتمع العربي "الجديد" فحسب، بل تناول أيضاً الاستراتيجية التي واجهنا، ونواجه، بها الإمبريالية وإسرائيل، وتناولت أخيراً التكتيك الذي ولدته هذه الاستراتيجية.

فلنتفحص الآن، بالتتابع، محتوى البنى العربية كجذر للهزيمة، ثم الاستراتيجية العربية، ثم التكتيك العربي.

٣- البنى العربية في التجربة، أو جذر الهزيمة

١- عندما تُغلب كتلة بشرية تعدادها ثلاثين مليوناً أمام كتلة أخرى تعدادها مليونين ونصف (مهما بلغ من دعم الإمبريالية لها)، ينبغي ألا نقف بالتفسير عند حدود ما سمي بالخطأ والقدَر. مفهوم تماماً أن تغلب ألمانيا فرنسا تارة، أو تغلبها فرنسا تارة أخرى ، ولكن ليس مفهوماً أبداً أن تُغلب فرنسا من قبل بلجيكا، ولا أن تُغلب ألمانيا من قبل هولندا. لابد لـ " قانون العدد" أن يلعب دوره الحاسم في أية مواجهة ، عند وجود ظل لتوازن ثقافي وايديولوجي وتقنولوجي بين المتواجهين.
وعطالة هذا القانون هي ترجمة لعطالة العدد، لذا فإن تبرير الهزيمة بالخطأ والقدر هو هذر صبياني، إن لم يكن التضليل والخداع . في حالة كهذه يغدو التفتيش عن جذر الهزيمة ، في ثنايا البنى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، الطريق الوحيد لاستكشاف الحقيقة.

إن مثل العرب وإسرائيل، في النصف الثاني من القرن العشرين، يشبه إلى حد ما مثل الإنكليزوالهنود في القرن التاسع عشر، أومثل إندونيسيا وهولندا. والمسألة ليست مسألة تفوّق عسكري إسرائيلي (لأن التفوق ليس سوى نتيجة)، بل هي أولاً وآخراً مسألة ضعف بنى المجتمع العربي وشللها، وعجزها عن تحريك طاقات الأمة للدفاع عن ذاتها. ويتمثل هذا الشلل في حقيقة أساسية : التخلف.

"لم تكسب إسرائيل المعركة، بل العرب هم الذين خسروها" تلك هي حقيقة هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التي كانت تتويجاً لهزيمة عمرها عشرون عاماً .

٢- إذا كانت هزيمة كتلة بشرية بثلاثين مليون عربي أمام مليوني صهيوني ذات دلالة كاشفة للجمود والشلل الذي تعانيه بنى المجتمع العربي، كذلك فإن بقاء الكتل البشرية العربية الأخرى خارج المعركة

عملياً ، يشير إلى الجانب الثاني من الخلل الذي أصاب الوجود العربي، ألا وهو التناثر والتفتت، أي التجزئة الكيانية البنيانية.

حقاً إن تناثر الكيان العربي هو، إلى حد كبير، نتيجة من نتائج جمود البنى العربية وشللها، إلا أن هذا التناثر يشكل، بدوره، عاملاً من عوامل استمرار شلل هذه البنى وتصلّبها. فضعف البنى العربية يثقل النضال الوحدوي، والتجزئة، بدورها، تسهم في إضعاف طاقات النضال ضد التخلف وضد الإمبريالية.

وإذا كنا نشير إلى مسألة التجزئة كعامل من عوامل هذه الهزيمة الطويلة. أمام الصهيونية ، فذلك لأن الثقل البشري العربي عندما يأخذ شكلاً ساحقاً ، سيلعب دوراً ملائماً في كبح العدوان الصهيوني، ولا نقول استئصاله. لذا ليس غريباً أن يكون حجر الزاوية في استراتيجية إسرائيل هو مقاومة الوحدة العربية وإحياء عناصر التناثر في المجتمع العربي، حتى داخل الكيانات القطرية القزمة القائمة.

٣- لقد كانت الهزيمة سبباً في ولادة أدب سياسي نقدي، لم يكن ممكناً أن يرى النور لولا الهزيمة. وإذا كان القسم الأكثر جدية من هذا الأدب قد أدار الظهر، نسبياً، لعملية التبرير والتبخير، إلا أنه بقي يدور حولها، ويتحدث عن النتائج وكأنها الأسباب.

لقد تحدث هذا الأدب النقدي عن عدم امتلاك العرب ناصية العلم والتقنية تارة، وعدم وجود التصنيع الثقيل تارة أخرى، كسبب للهزيمة. والحال إن عدم امتلاك ناصية العلم والتقنية الحديثة وعدم تحقيق التصنيع الثقيل، ليسا، في آخر التحليل، سوى نتيجة من نتائج التخلف العربي ومظهر من مظاهره.

في أكثر الأقطار العربية تقدماً في سائر المجالات، أي في القطر المصري، حدثت تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة مع ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، وتحقق تقدم في شتى المجالات، خلال الأعوام الخمسة عشر التي أعقبت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢. هذه حقيقة واضحة، بل يمكن القول إن التحولات والإنجازات التي جرت في القطر المصري، تعتبر في طليعة ما حققه العالم الثالث (هذا إذا أخرجنا الدول الاشتراكية الآسيوية من العالم الثالث).

ولكن اختبار ٥ حزيران/ يونيو ألقى أضواء كاشفة، على مدى كفاية ما تحقق بالنسبة إلى ما هو ممكن، ومطلوب وضروري أولاً، وعلى مدى جدية ما تحقق ثانياً . لقد كشف اختبار ٥ حزيران/ يونيو عن قصور ما تحقق وعن رخاوته وهشاشته.

لقد تحقق إصلاح زراعي في القطر المصري، ولكن مشكلة الأرض، أي مشكلة الفلاح، لم تُحل، وبقي أربعة عشر مليون إنسان في الريف خارج السوق وعلى هامش التحولات، ولا يزال كنتيجة لذلك إلى حد ما، ثمانون بالمئة من الشعب العربي في القطر المصري غارقين في الأمية.

كما تحققت تنمية اقتصادية، وحدث تقدم في التصنيع، ولكن ما حدود جدوى هذا التصنيع؟! وما مدى كفاية هذه التنمية؟! لقد كان التصنيع، إلى أمد قريب، تصنيعاً خفيفاً واستهلاكياً ، فهو، بالتالي، تصنيع تكميلي للصناعة الإمبريالية، ولهذا لم يصبح قاعدة الاقتصاد، وإنما بقي مجرد لطخ متناثرة على الجسد الاقتصادي للمجتمع . أما معدلات التنمية فبقيت في حدود تكاد لا تتجاوز معدلات زيادة السكان، ولم تصب آثارها البسيطة جموع الريف المصري كافة، وهكذا بقي وسطي الدخل القومي (رغم أن هذا الوسطي في الظروف الراهنة للقطر المصري نظري وخادع إلى حد ما) كما كان عليه عام ١٩٥٢ تقريباً.

وفي القطر المصري أيضاً تُمّرت كميات ومعدلات من الرساميل لم يحققها أي قطر عربي آخر، وبلغت معدلات الادخار نسباً لم تعرفها لا الجزائر ولا سوريا ولا العراق . ولكن من تحمّل عبء هذه الادخارات أولاً ؟ ومن استفاد منها ثانياً ؟ وما هي نتائجها ثالثاً ، وما هو المنطق الطبقي الذي كان يوجّه عملية استثمارها رابعاً ؟ وهل هذه المعدلات مرضية وكافية خامساً ؟

لسنا الآن بصدد تقديم أجوبة اقتصادية مفصلة عن هذه الأسئلة، ولكن حسبنا أن نقدم أجوبة خاطفة: لقد تحمل الشعب الكادح عبء هذه الاستثمارات، واستفادت منها البرجوازية الصغيرة بخاصة، والبيروقراطية بوجه أكثر خصوصاً. ونتائجها، كما أشرنا قبل قليل، كانت محدودة. أما معدلات هذه الاستثمارات بالنسبة إلى الدخل القومي فغير كافية، وغير قادرة على الخروج بالقطر المصري من حلقة التخلف المفرغة، وسبب عدم ارتفاع تلك المعدلات إلى المستوى المطلوب إنما يعود، إلى حد كبير، إلى الطابع الطبقي لسياسة الدولة، التي ترفض بحسب تعبير الميثاق الناصري، "تضحية الأجيال الحاضرة في سبيل الأجيال المقبلة".

هذه الحقائق التي نقدم، ليست في نظرنا سوى شواهد على الحلقة المفرغة التي يدور فيها نظام عبد الناصر. ونحن بتقديمنا هذه العلائم الاقتصادية على العجز الذي يعانيه النظام الناصري، إنما نقدم مجرد علائم حسية مباشرة لأسباب أعمق، هي الأسباب السياسية والاجتماعية والثقافية للتخلف. إن أولوية السياسة وأثرها على الاقتصاد، لا تتجلى في مكان بقدر ما تتجلى في ميدان الكفاح ضد التخلف، باعتباره كفاحاً سياسياً بالأساس، ولهذا فإن اجتياز أسوار التخلف ليس عملية اقتصادية سوى كنتيجة وكفرع.

لقد كنا نرى هذه الحقائق بوضوح، وثبتناها في معرض تحليلنا للنظام الناصري (٣). ولكن هذه الحقائق لم تبدُ لنا جارحة وصارخة ورهيبة بقدر ما نراها اليوم، ونحن نقف على أشلاء هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧. حقاً إن تحليلاتنا كانت، رغم صرامتها النقدية، تحتفظ ببعض التفاؤل وببعض الوهم أيضاً ، ولكن كانت ثمة خلفية تثير هذا التفاؤل الممزوج بالوهم ، ألا وهو الدور التقدمي النسبي الذي ينهض به النظام الناصري. ولكن على أشلاء هذه الهزيمة، لا بد للإنسان العربي أن يتساءل بمرارة: ما الفرق، من حيث النتيجة، بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٤٨؟!

وعندما قلنا إن ما ذكرناه ليس سوى مجرد شواهد اقتصادية، فإنما نعني أن عملية اختراق جدار التخلف، ليست من قبيل تحقيق نسب معينة في التصنيع في هذا الفرع الثقيل أو ذاك الخفيف، كما أنها ليست من قبيل تحقيق نسبة معينة في زيادة الدخل القومي (لأن هذا مجرد نتيجة)، بل هي عملية أعمق من ذلك بكثير وأوسع مدى، هي عملية مختلفة نوعاً . لقد حققت الهند، مثلاً ، تقدماً لا ينكر في ميدان التصنيع، كما حققت زيادة في الدخل القومي، ولكنها مع ذلك بقيت خلف أسوار للتخلف عالية. في حين أن الصين أو فييتنام أو كوريا الشمالية، على رغم أنها ما زالت فقيرة، خرجت من حلقة التخلف المفرغة، واستوى التطور فيها على قدميه، يحث السير متصاعداً ، رغم الصعوبات الداخلية والتهديدات والمؤامرات الخارجية.

وعندما قلنا إن الصين قد اخترقت، رغم أنها لا تزال فقيرة، جدار التخلف وخرجت من حلقته المفرغة، فذلك لكي نميز بين عملية الخروج من وراء أسوار التخلف، وبين القضاء على الفقر وتصفية رواسب التخلف وتحقيق التقدم بالنتيجة . ففي حين أن القضاء على الفقر وتصفية رواسب التخلف وذيوله عملية تاريخية ليست بالقصيرة، إلا أن عملية الخروج من وراء أسوار التخلف، ليست كذلك من حيث امتدادها الزمني. فما إن يخرج شعب ما من وراء هذا السور، حتى يستوي تطوره الاجتماعي والثقافي والاقتصادي واقفاً على قدميه، ليغذ السير دونما صعوبات جدية.

٤- منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتجارب دول العالم الثالث المستقلة حديثاً تعلم أن الخروج من وراء أسوار التخلف، ليس مسألة إحداث تراكم تدريجي في التطور الاقتصادي ، يؤدي في النهاية إلى الخروج من وراء ذلك السور. فالعالم الصناعي (الرأسمالي منه والاشتراكي) يزداد غنى وتقدماً ، والعالم الثالث يزداد فقراً وتأخراً ، والهوة بين العالمين ما برحت في اتساع . وما دامت أسوار التخلف موجودة، لذا فإن كل تقدم اقتصادي لا يمكن أن يكون سوى تقدم جزئي وخادع بالنتيجة. فهو جزئي لأنه، في أحسن الأحوال، لا يتعدى الحاجات الجديدة التي يفرزها واقع التخلف نفسه. وهو خادع بالنتيجة لأنه لا يؤدي، في أحسن الأحوال أيضاً ، إلى الاحتفاظ بالمستوى السابق تقريباً (المنخفض طبعاً) لحياة الشعب المادية والثقافية. وعلى هذا فإن تطور العالم الثالث مراوحة في المكان نفسه يتوهم ، خداعاً أو كذباً ، أنها تقدم إلى الأمام.

إذاً ، فعامل الزمن، في السياق الراهن لتطور العالم الثالث، يلعب دوره لا لصالح هذه الشعوب بل ضدها، وبخاصة في ظروفنا هذه، حيث يتفاقم فيها الاضطهاد الإمبريالي ، وتشتد فيها عملية الاستغلال والسحق التي تمارسها، عبر تدهور حدود المبادلة، آلية السوق الإمبريالية على اقتصاديات العالم الثالث.

وفي ظروف دولية خانقة كهذه، تصبح الثورة الاشتراكية مسألة مصيرية حاسمة : فإما ثورة شاملة جذرية أو لا ثورة. لقد أثبتت الممارسة التاريخية لشعوب العالم الثالث أن حل جزء من المشاكل المطروحة، لا يعني بالضرورة أنه خطوة نحو حل كل المشاكل، ما دام هذا الحل الجزئي حبيس تصورات ومفاهيم ايديولوجية متأخرة، تقليدوية أو تقليدوية جديدة.

٥- لقد حقق النظام الناصري تغييراً كبيراً في البنيان الاقتصادي، ولكنه لم يستطع أن يصنع ثورة اشتراكية، لأنه عجز عن تحطيم البنى الاجتماعية والايديولوجية للمجتمع التقليدي . وفشله في هذا الميدان- هو الذي جر إلى تعثره وفشله النسبي في الميدان الاقتصادي ، لأن تحطيم بنى المجتمع التقليدي يشكل العتلة التي تهير أسوار التخلف.

لقد انهار الإقطاع في القطر المصري على الصعيد الاقتصادي، ولكن القيم الايديولوجية للإقطاع لا تزال موجودة وقوية. إن أطر وبنى المجتمع التقليدي، التي تتميز بضرب من التصلب والتسلسل وعدم المساواة الاجتماعية الرهيبة وعيش الإنسان بدلالة الماضي ، لا تزال تثقل الشعب المصري، والشعب العربي عموماً . لقد أُلغيَ لقب "بك " و"باشا" في القطر المصري ، ولكن التأثيرات الايديولوجية للمجتمع التقليدي الإقطاعي، حولت تعبير "سيد" و"سيادة" إلى لقب من طراز جديد، لطبقة جديدة سائدة.

ها هنا المعضلة، ومن هنا يبدأ الحل أيضاً ، ولكنه حل ثوري أولاً وسياسي ثانياً . إن القول بأن حل مشكلة التخلف ينطلق من تدمير بنى المجتمع التقليدية ليس اجتهاداً نظرياً ، بل حقيقة عيانية أثبتتها التجارب الاشتراكية العلمية الآسيوية.

لقد اثبتت هذه الممارسة : ما إن تصبح الهياكل التقليدية للمجتمع ركاماً ، حتى تغدو عملية التقدم مجرد مسألة وقت فحسب. بل أكثر من ذلك، فإن التقدم التقنولوجي سرعان ما يغذي البُنى الثقافية والايديولوجية، ويأخذ معنى جديداً مختلفاً عن تقدم تقني، مفترض ومزعوم ، ينبت في دغل المجتمع القديم.

فعلى أنقاض المجتمع القديم يأخذ التصنيع، مثلاً مدى جديداً ومعنى جديداً ، مدى ديمقراطياً ومعنى ثورياً. فلا يعود المصنع مجرد "إقطاع صناعي "، ولا يبقى مدير المصنع إقطاعياً من طراز جديد، بل تحرك الصناعة في المجتمع مشاعر مساواة اجتماعية وتثبتها، وتجعل كل إنسان يعتبر نفسه نداً للآخر.

وعلى هذا لا تبقى الصناعة مجرد وسيلة لإنتاج الطيبات، بل تصبح وسيلة لعملية خلق جديدة لمجتمع جديد. وعلى ركام المجتمع التقليدي، لا تبقى التقنولوجيا الحديثة سحراً من طراز جديد، يبعث في الإنسان الاندهاش والتوجس، باعتبارها حدثاً لصق على الحياة الاجتماعية من الخارج، بل "تترشح هذه التقنية في صحراء الإنسان الدماغية وتجعله يعقل حقيقة هذه التقنولوجيا في تفاصيلها ومجموعها، وتنبجس حركتها من دماغه وعضلاته ". وفي حالة كهذه فحسب، تصبح الصناعة مجرد رمز للإنسان، كسيد للطبيعة، وتغدو تكريساً لانعتاق الإنسان من أطر المجتمع التقليدي الخانقة، وعملية إرساء للأساس المادي، الموضوعي لهذا الانعتاق .

الانعتاق من أطر المجتمع التقليدي يحول الإنسان من مجرد كائن حي يعتبر العالم أمراً قائماً معطى يعانيه أو يتكيف معه، يخضع للطبيعة ويرضى بها كما هي ، إلى إنسان يعمل للهيمنة على العالم وعلى الطبيعة، ويجهد لتغييرها وتحسين ظروفه عبر هذا التغيير. الانعتاق من أطر المجتمع التقليدي يحول الإنسان من مجرد كائن حي يعيش بدلالة الماضي وطراز الحياة التي تقدمها له العادات والأعراف الصلبة الموروثة، إلى إنسان يعيش بدلالة المستقبل، إنسان يناضل دوماً لإحلال الجديد محل القديم.

إن التقنولوجيا والتصنيع، إذ تفتقد جذرها الثقافي والايديولوجي وتربتها الإنسانية، إذا تسللت إلى المجتمعات التقليدية، تبقى مجرد قشرة لاصقة على سطح المجتمع، مما يحول دون اندياحها، فتصبح لطخة على جسم المجتمع، مجرد رقعة جديدة على ثوب قديم خرق . عندئذ تكف الصناعة والتقنولوجيا عن كونها تأكيداً لسيادة الإنسان، وتغدو المصانع مجرد"زريبة" إنسانية من نوع جديد. فالبناء الصناعي ما لم يقم على أنقاض المجتمع التقليدي، يبقى محدوداً ملجوماً من جهة، ويفقد معانيه "البروميثيوسية" من جهة أخرى، فيصبح مجرد صخ يصك آذان المجتمع الراكد الهادىء القديم . أليس أمراً له دلالته أن السواد الهندي، رغم تقدم لا ينكر في مضمار التصنيع، لا يزال يخر راكعاً عند رؤية البقرة؟!

٦- لو كان طريق تطور شعوب العالم الثالث، ومنه شعبنا العربي، تكراراً لطريق التطور البرجوازي الغربي، لكان تحطيم بنى المجتمع التقليدي وهياكله قد أنجز على أيدي البرجوازية الوطنية. لكن هذه البرجوازية، التي لم تكن سوى كاريكاتور البرجوازية الأوروبية، بقيت، إلى حد كبير، جزءاً من بنى المجتمع التقليدي نفسه.

وأثبتت التجربة الثورية العربية أيضاً ، كما أشرنا قبلاً ، أن حظ البرجوازية الصغيرة القوماوية المتأخرة، في هذا المجال، لم يكن أوفر من حظ البرجوازية الوطنية بكثير.

وعلى هذا أصبحت طليعة اشتراكية- ديمقراطية، مؤطرة في طبعة سياسية قائدة، ومرتبطة بالكتلة الشعبية الكادحة، المالكة وعياً كونياً وتاريخياً ، هي المؤهلة للنهوض بهذه المهمة التاريخية الكبيرة.

إن اقتدار الطليعة الاشتراكية الديمقراطية، التي توحد الأمة وتقودها، على تدمير المجتمع التقليدي، لا يتأتى من أنها هي وحدها التي تملك الايديولوجيا الثورية الجذرية، التي تواجه برفض صارم مطلق ذاك الطراز من المجتمعات فحسب، بل لأنها هي وحدها التي ستحقق ثورة اشتراكية، لا يمكنها أن تكون اشتراكية حقاً ، ما لم تقم على أنقاض المجتمع التقليدي وتحل في طريقها جميع مشاكل الثورة الديمقراطية، حيث يأتي تدمير الهياكل التقليدية للمجتمع في رأس مهماتها.

لقد أعادت نكسة حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ طرح هذه الحقائق على حركة الجماهير العربية، بعد أحلام كان يختلط فيها الوهم مع الانتهازية مع التهويش.

ومن خلال الهزيمة على حطامها، تأكدت من جديد الحقيقة الأساسية التالية:

تجارب العالم الثالث، المخفقة كلها (عدا تجربة الصين وفييتنام وكوريا)، برهنت على عقم ما سمي بـ "الطريق الثالث ". لقد ساهمت هذه الأسطورة بتضليل الجماهير، وسترت خلال فترة غير قصيرة الطريق الاشتراكي الحقيقي . إن "الاشتراكيات الخاصة المتميزة" التي تنادي بها البرجوازية الصغيرة القوماوية ليست سوى وهم خادع ، لا يوازيها في درجة الخداع سوى الوهم الآخر المسمى "الطريق اللارأسمالي " و" دولة الديمقراطية الوطنية".

٤ـ الاستراتيجية العربية

١ـ لقد حكمت الطبيعة الطبقية للبرجوازية الصغيرة، بسبب دورها القيادي، الاستراتيجية العربية، وشكلت ملامحها، منذ فترة ليست بالقصيرة. لذا فالاستراتيجية التي نناقش هي استراتيجية البرجوازية الصغيرة. واستراتيجية كهذه ليست سوى مجموعة الرؤى والمواقف التي حركت المسار السياسي الطويل للقيادات البرجوازية الصغيرة العربية.

إذا شئنا تلخيصاً لمميزات الاستراتيجية البرجوازية الصغيرة، يمكننا القول بأنها: استراتيجية ضيقة الأفق وعفوية إلى حد كبير أولاً ، وهي متقلبة ثانياً .

فهي عفوية ضيقة الأفق، لأنها تفتقد الجذر الايديولوجي النفاذ، الذي يقدم للتخطيط الاستراتيجي أدواته التحليلية. ففي استراتيجية كهذه، يقوم الحدس والرؤى مقام التحليل والتركيب. وهكذا تضيع البرجوازية الصغيرة في صور تفصيلية متفرقة متناثرة لقضايا الثورة العربية، مباشرة كانت أم بعيدة، فتعمل لمواجهتها بردود فعل، غالباً ما تكون عفوية أو مرتجلة، تبسّط الأمور وتعجز عن استشراف أبعاد المعارك ومضاعفاتها. إن استراتيجية بلا نظرية هي خبط أعمى بلا بوصلة. وبالفعل فقد عجزت البرجوازية الصغيرة عن ربط قضايا الثورة العربية ومعاركها في بناء استراتيجي يقدم صورة كاملة لأهداف مراحل الثورة العربية.

وعفوية هذه الاستراتيجية وضيق أفقها، انتهى بها إلى التقلب. وهكذا كان الخط الاستراتيجي للبرجوازية الصغيرة متعرجاً دوماً ، متقلباً بين الجمود والمغامرة، متراوحاً بين الانجرار في ذيل الأحداث والقفز إلى مجهول، بين الانتقال بخفة من مواقف الإفراط بالثورية إلى مواقف التراجع وعدم الصمود. حقاً ليس من معركة إلا وتحمل في أحد جوانبها المغامرة، ولكن المعركة الثورية المستندة إلى استراتيجية صحيحة، ليست مغامرة، إلا لكون المستقبل لا يمكن أن يحدد سلفاً بحسابات رياضية بحتة. إن المعارك النضالية حساب واع منظم مدروس، لكل الاحتمالات الممكنة والقوى المتصارعة والأهداف المتوخاة.

والانتقال بخفة من مواقف الإفراط بالثورية إلى مواقف التراجع وعدم الصمود، ليس بالنسبة إلى البرجوازية الصغيرة من قبيل المرونة في التكتيك، بل من قبيل تحويل الموقف الاستراتيجي كله إلى لعبة مناورة تكتيكية مقطوعة عن أي خط استراتيجي شامل.

وافتقار البرجوازية الصغيرة إلى أفق استراتيجي، أو تحويلها الاستراتيجية إلى تكتيك، يحوّل التكتيك نفسه إلى مجرد ردود فعل سلبية. فغياب هذا الأفق يجعلها لا تتوقع التناقضات، فلا تستطيع أن تستبق حركتها، ولا أن تسهم في إنضاجها بالتالي. ولا تتدخل البرجوازية الصغيرة لحل هذه التناقضات، إلا عندما تبلغ مرحلة انفجارية، في محاولة يائسة لحماية مصالحها وتثبيت هيمنتها.

٢- ولكن لننظر الآن إلى الأمور عن كثب، ولنتفحص استراتيجية البرجوازية الصغيرة القوماوية المتأخرة، حول قضية فلسطين بوجه خاص.

بعد كارثة ١٩٤٨، وتساقط أنظمة الحكم التقليدية بالنتيجة ارتفع نجم البيروقراطية العسكرية، فاستطاعت أن تفرض وجهة نظرها، حول الطريق إلى استعادة الحق العربي في فلسطين. ولم يكن ممكناً للبيروقراطية العسكرية أن تلعب هذا الدور، لولا تخلف الأحزاب البرجوازية الصغيرة من جهة، وغياب طليعة جماهيرية، ماركسية، حديثة، من جهة أخرى.

لقد اعتبرت البيروقراطية العسكرية معركة الشعب العربي ضد الاستعمار الإسكاني الصهيوني، المتمثل في إسرائيل، مجرد معركة عسكرية. وتبعاً لهذا تضخمت الجيوش العربية كمياً (لا نوعياً طبعاً)، كما تفاقمت الامتيازات المادية والمعنوية للبيروقراطية العسكرية.

وساهم التضخم العسكري والتبذير والامتيازات في إحداث ضرب من النزيف الاقتصادي، كان سبباً مهماً من أسباب شل التطور الاقتصادي العربي.

وترافق هذا التضخم، والى حد ما بسببه، بـ "عسكرة" الحياة السياسية العربية. ولكن هذه "العسكرة" لم تؤد إلى خلق قوة محاربة حديثة، عصرية.

لقد أبرزت تجربة البلدان المتخلفة ، وجود تمايز بين العسكري والمحارب. وإذا كان لهاتين الكلمتين مدلول واحد في البلدان المتقدمة، إلا أن ثمة تمايزاً بينهما في البلدان المتخلفة. فالقوة العسكرية في البلدان المتخلفة هي أقرب إلى أن تكون قوة أمن داخلي منها إلى قوة محاربة حديثة.

إن جمود وشلل البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية في المجتمعات التقليدية، لا بد أن ينعكس وينسحب على الصعيد العسكري نفسه، لأن الحرب الحديثة، باعتبارها "اختباراً كلياً للقوى المادية والمعنوية لكل بلد"، هي حرب مجتمع ضد مجتمع، وليست حرب جيش ضد جيش، إلا كمظهر مباشر وخارجي ومكثف للصراع. وما دامت الخلفية أو الأرضية خلفية متخلفة، لذا لا بد أن تكون البنية العسكرية متخلفة في مضمار الحرب أيضاً .

وبالعكس، فإن تجربة العالم الثالث قد أثبتت أيضاً، أن شعباً معبأً موحداً ، اخترق أسوار التخلف بقيادة طليعته الثورية الحديثة يستطيع أن يسد الثغرات التي تخلفها رواسب التخلف على القوى العسكرية. وأكدت التجربة أيضاً، أن باستطاعة جيش يملك ايديولوجيا عصرية وله صلة عضوية بالشعب أن يمتلك التقنية الحربية الحديثة.

ولأن الأرضية العربية أرضية تقليدية ومتخلفة، كان تضخم الجيوش العربية تضخماً ظاهرياً ، لأنه كان مقطوع الصلة بالشعب أولاً ولأنه لم يتواكب بتحديث ايديولوجي ثانياً .

لهذا لم يستطع هذا النمو الكمي في القوة العسكرية العربية أن يغير ميزان القوى لصالح الشعب العربي، فبقي الموقف العربي دفاعياً ، تتخلله تراجعات لصالح إسرائيل، كان "تتويجها " هزيمة حزيران/ يونيو.

٣- إذا كانت وجهة نظر البيروقراطية العسكرية قد صورت المواجهة العربية للاستعمار الصهيوني كمجرد معركة عسكرية، إلا أن وجهة نظر عبد الناصر لم تكن كذلك، بك كانت مختلفة إلى حد كبير.

ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، التي نمت بذورها الأولى في خنادق القتال في فلسطين، وضعت في رأس مهامها تكوين جيش قوي. وكان إصرار عبد الناصر على تحقيق هذا الهدف إحدى الشرارات التي فجرت صراعه مع الإمبريالية. ولكن عبد الناصر، وهو القائد العربي الوحيد الذي تلمس مشكلة التخلف، لم يحول عملية إعداد الجيش القوي إلى نزيف اقتصادي، على أن هذا لا يعني أنها لم ترهق عملية التنمية في القطر المصري.

باشر عبد الناصر وحده حرب الفدائيين ضد إسرائيل. ومع تصاعد الصدام مع دول الاستعمار القديم، ومع النتائج العسكرية للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، اضطر عبد الناصر إلى وقف حرب الفدائيين، واتخاذ مواقف دفاعية تجاه إسرائيل.

وهكذا قاد التلمس البراغماتي عبد الناصر إلى خط استراتيجي جديد. وإذا كان عبد الناصر قد أعلن أكثر من مرة، في معرض رده على الابتزاز السياسي والتآمر الذي دبره أكثر من طرف، أن ليس لديه خطة لتحرير فلسطين، إلا أنه كان يملك تصوراً عاماً للقضية.

ولكن لأن البراغماتية هي التي قادت عبد الناصر إلى هذا التصور، بقي هذا التصور أقرب إلى أن يكون مجرد تكتيك أملاه الشعور بتفوق العدو منه إلى استراتيجية شاملة بعيدة المدى ، تصبح مرتكزاً لكل موقف تكتيكي. وهكذا بقيت مواقف عبد الناصر، عملياً ، مجرد مواقف تكتيكية قصيرة النفس، يتعاورها الجمود حيناً والجموح حيناً آخر. هذه الحقيقة تبرز، بأجلى صورها، إذا تذكرنا أن عبد الناصر، المخندق في مواقع دفاعية منذ عام ١٩٥٦، سرعان ما وقع، ما إن انتقل إلى تكتيك هجومي (وإن مناوراً)، في الفخ في ٥ حزيران/ يونيو.

بحدود هذا التحفظ في تقييم طبيعة موقف عبد الناصر، يمكن أن تلخص الخطوط العريضة لمواقفه الاستراتيجية بالتالي:

أ- إن مواجهة إسرائيل مواجهة جدية مضمونة النتائج، تقتضي وطناً عربياً (أوعلى الأقل مشرقاً عربياً) متحرراً من الاستعمار، موحداً، أو متضامناً على الأقل.

ب- متابعة تقوية الجيش وتحديثه تقنياً .

ج- تنمية الاقتصاد وتطويره، لكي لا يبقى الجيش مجرد " قشرة سطحية تغطي الحدود"، بحسب عبارة عبد الناصر في "الميثاق ".

بيد أن عبد الناصر وقع في الفخ، من دون أن يتوفر للشعب العربي حتى الحد الأدنى من الظروف التي أرادها عبد الناصر شرطاً لمواجهة إسرائيل. فعلى امتداد نيف وعشر سنوات من العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، لم يصب الشعب العربي تقدماً جدياً في الطريق الذي تصوره عبد الناصر. والخطوة الوحيدة في هذا الطريق كانت وحدة عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر، وهذه عاجلتها البيروقراطية العسكرية السورية، مدعومة من قبل الإمبريالية والرجعية، بضربة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. كما تحدثنا بما فيه الكفاية عن حلقة التخلف المفرغة التي صدت وتصد كل تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي حقيقي، (وبالنتيجة، عسكري، ما دام التحديث الايديولوجي مسبقة التحديث التقني العسكري). وعلى هذا فإن خط عبد الناصر الاستراتيجي لم يتح له التنفيذ على الصعيد العملي.

إن ارتطام تصورات عبد الناصر الاستراتيجية لم يكن مجرد صدفة أو حظ سيئ ، فقد برهنت الممارسة الثورية العربية، أن القيادات الوطنية المتقدمة البرجوازية الصغيرة، التي خلفت الحكم التقليدي، قد استنفدت طاقاتها في مواجهة الإمبريالية والاستعمار الصهيوني الإسكاني مواجهة جذرية ناجعة. ويبدو، أيضاً، أن هذه الممارسة قد أثبتت إخفاق تلك القيادات في توحيد الوطن العربي.

٥- التكتيك العربي ، أو الأسباب المباشرة للهزيمة

سنقصر حديثنا على الأخطاء التكتيكية التي سبقت المعركة ومهدت لها. ونحن عندما نتحدث عن الأخطاء، إنما نعني بالضبط أخطاء القيادة الناصرية:

ولكن قبل الدخول في صلب الموضوع ، ينبغي أن نسجل أن محور الجهد الإمبريالي- الصهيوني كان خلال أكثر من عشر سنوات، ولا يزال، مركزاً على الشعب العربي في مصر، وعلى قيادة عبد الناصر وأياً كانت النتيجة، سواء في عام ١٩٥٦ أم في عام ١٩٦٧، فإن الشعب العربي في مصر، هو، وحده تقريباً، الذي قاسى المعارك الساخنة مع الإمبريالية والصهيونية، وهو، وحده تقريباً، الذي تحمل التضحيات الجسيمة ومنه، وحده تقريباً، سالت الدماء.

١- إنها حقيقة لا يرقى إليها الشك، كون أحداث حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مؤامرة، جرى إعدادها وحبكها منذ زمن ليس بالقصير. وأطراف هذه المؤامرة كثر، وعلى رأسهم إسرائيل والإمبريالية الأمريكية.

إن تفاقم النزوع العدواني للإمبريالية الأمريكية، وعزمها على ركوب المخاطر لتثبيت وتوسيع هيمنتها على العالم، بعد أن آنست تراجعاً ما من الاتحاد السوفياتي، بدا جلياً واضحاً ، بدءاً من أزمة كوبا عام ١٩٦٢، مروراً بتصعيد الحرب في فييتنام ، وصولاً إلى عدوان ٥ حزيران/ يونيو، الذي تجلت نذره في تأزيم وتزمين مشكلة اليمن، ثم الحلف الإسلامي، وتحركات الإخوان المسلمين، ومؤامرات عدد من العسكريين المصريين، وقطع المساعدات المالية عن العربية المتحدة وشن حرب اقتصادية عليها.

ولكن اعتبار هزيمة حزيران/ يونيو حصيلة لمؤامرة، لا يعني البتة أن تنفيذها ونجاحها كان أمراً حتمياً، دونما اعتبار لردود فعل قيادة الجمهورية العربية المتحدة ، التي كان بإمكانها، لو أنها كانت تثق بوعي الجماهير، أن تتجنب الوقوع في فخ هذه المؤامرة.

لقد كان عبد الناصر يعلن دوماً ، في معرض الرد على المشككين بسياسته تجاه فلسطين (بل الذين اتهموه بوطنيته منذ الانفصال- وتكشفوا عن عملاء)، أنه هو الذي سيختار زمان المعركة مع إسرائيل. ولكن الأمور جرت في الواقع على نحو مغاير كلياً . بحسب ظاهر الأمور، من الممكن اعتبار إغلاق خليج العقبة أمام السفن الذاهبة إلى ميناء إيلات بمثابة مبادهة من عبد الناصر لإشعال الحرب ضد إسرائيل. ولكن الحقيقة لم تكن كذلك للسببين التاليين:

السبب الأول : لقد خضع عبد الناصر للطرح الديماغوجي لقضية فلسطين وانساق لضغط الابتزاز السياسي، منذ عودته من مؤتمر القمة المنعقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤. وهكذا حُشر عبد الناصر في مواقف ضيقت عليه الخناق الواحد إثر الآخر، حتى رأى نفسه في موقف يملي عليه إغلاق خليج العقبة (الذي كان مرتكز ساسة عهد الانفصال في الهجوم على عبد الناصر)، كرد على الابتزاز السياسي وكمناورة للضغط على إسرائيل، للحيلولة دون تنفيذ تهديدها بالانتقام من سوريا، التي تتهمها إسرائيل بتسهيل تسرب الفدائيين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل.

السبب الثاني : لم يكن عبد الناصر يتصور أن إغلاق خليج العقبة سيؤدي إلى الحرب، لأن ميناء إيلات ليست ذات أهمية حاسمة، اقتصادياً ، بالنسبة إلى إسرائيل (٤) ولكن إسرائيل والإمبريالية الأمريكية، اللتين كانتا تفتشان عن مبرر (لا عن سبب) للعدوان، وجدتا في إغلاق خليج العقبة هذا المبرر الكافي لإقناع الرأي العام الدولي بشرعية ضرب القطر المصري . ومع ذلك فإن عبد الناصر، الذي أدرك متأخراً جدية المؤامرة، قد اتفق مبدئياً مع مندوب من الحكومة الأمريكية جاء إلى القاهرة للمفاوضة على تسوية لمشكلة العقبة. ثم سافر زكريا محيي الدين إلى واشنطن ليلة العدوان (ولكنه قطع رحلته في يوم العدوان)، لاستكمال الاتفاق حول الموضوع.

ولكن تراجع عبد الناصر لم يشفع له، بعد أن وجدت إسرائيل والإمبريالية الأمريكية المبرر (لا الدافع). ويبدو أن المفاوضات الأمريكية مع عبد الناصر كانت بهدف كسب الوقت لصالح إسرائيل، بعد أن ملكت زمام المبادرة وأمنت تعبئة وحشد قواتها، وآنست لجيشها الانتصار المؤكد السريع، لم تشأ أن تترك الفرصة تفلت من يدها.

ولأن عبد الناصر لم يكن يعني الحرب، لذا لم يكن يملك المبادهة. وهذه هي الثغرة الكبيرة، الأساسية، القاتلة، في التكتيك الناصري. لو أن عبد الناصر كان يملك استراتيجية منبثقة من تحليل عقلاني للقضية، لما أخطأ هذا الخطأ التكتيكي الفادح، ولما انساق للضغوط والابتزاز، بحيث يتخلى بسهولة وسرعة عن "رؤاه " الاستراتيجية التي كان يعلنها كثيراً.

إن امتلاك إسرائيل زمام المبادرة، قد تجلى في أمور عديدة، سياسية وعسكرية، هي التالية :
أ: تأييد أمريكا لمشروع العدوان ودعمها له.
ب: استطاعت إسرائيل إقناع الرأي العام الغربي بأنها تخوض حرباً دفاعية، وأن عبد الناصر ارتكب عملاً حربياً عدوانياً بإغلاق خليج العقبة.
ج: منازلة الجيش المصري منفرداً ، ثم استدارت إلى سوريا والأردن .
د: إن قسماً مهماً من الجيش المصري كان لا يزال في اليمن، أو أنه وصل حديثاً ودخل المعركة وهو متعب منهك.
هـ : إن الحشد السريع الكثيف للجيش المصري، وتوغله بعيداً عن قواعده الأساسية، أدى، في ظل التعفن البيروقراطي، إلى انقطاع خطوط مواصلاته وتموينه. ولقد كان هذا العامل سبباً حاسماً في تعجيل إسرائيل البدء بالحرب، على رغم أن الحل السياسي لمشكلة خليج العقبة كان شبه مؤكد.

٢- إذا كان حجر الزاوية في استراتيجية إسرائيل السياسية هو منع الوحدة العربية عبر عزل مصر عن المشرق (والقضاء على القومية العربية بالتالي ، عبر الدفاع عن التجزئة الراهنة، بل وتفتيت الكيانات الصغيرة القائمة إلى كيانات طائفية أصغر)، فإن حجر الزاوية في استراتيجيتها العسكرية، إنما يقوم على منازلة الجيوش العربية في ظروف تتمكن فيها من منازلة كل جيش على حدة، باعتبارها قادرة على تأمين التفوق العسكري على كل قطر عربي ، عندما يكون منفرداً. لذا فإن أية مغامرة عسكرية تقوم بها إسرائيل، مرهونة بوجود ظروف تحارب فيها الجيوش العربية كجيوش متعددة "يضرب كل منها على حدة، رغم عمليات التنسيق، تبعاً للاستراتيجية الخاصة لكل دولة".

وعلى هذا، فإن عدم وحدة الجيوش العربية يشكل عاملاً أساسياً لضمان تفوق إسرائيل على العرب، في الظروف العربية الراهنة على الأقل. فلو أن جميع، أو معظم، الجيوش العربية المشرقية على الأقل قد دخلت المعركة، ودخلتها كجيش واحد له استراتيجية واحدة ، لما انهزم العرب (ولا نقول لانتصروا) عسكرياً ، على الرغم من الواقع المتخلف للبنية العسكرية العربية. بل يمكن القول إن إسرائيل لم تكن تجرؤ على القيام بالهجوم .

وعلى هذا الأساس تبقى كلمة السر في الصمود أمام إسرائيل ومواجهتها جدياً (في ظل التخلف العربي الراهن)، هي وحدة الجيوش العربية في الدول المحيطة بإسرائيل (بالإضافة إلى العراق).

لقد استطاعت إسرائيل، عند إغلاق خليج العقبة، أن تمسك زمام المبادهة سياسياً وعسكرياً. فدفعت بثقلها العسكري الحاسم (يقدر الخبراء الغربيون أن ٨٠ بالمئة من الجيش الإسرائيلي كان على (الجبهة المصرية) نحو القطاع المصري)، في وقت بقي فيه الاتفاق العسكري بين مصر وسوريا والأردن حبراً على ورق، وفي وقت لم يصل فيه الجيش العراقي إلى ميدان المعركة.

في ظل حالة كهذه من التبعثر، وفي ظل تفوّق عسكري إسرائيلي (كدولة ذات إنتيليجنسيا حديثة في مواجهة دولة متخلفة فقيرة لا يزال ثمانون بالمئة من شعبها، وبالتالي من جيشها، أميين، فضلاً عن الوعي التقليدوي الجديد لنخبتها النافذة)، وفي ظل تكافؤ عددي (إن لم نقل تفوّق عددي إسرائيلي) بين الجيش المصري والجيش الإسرائيلي- في ظل هذه الظروف مجتمعة (بالإضافة لما ذكرناه عن انقطاع خطوط مواصلات وتموين الجيش المصري)، كان صمود، ولا نقول انتصار، الجمهورية العربية المتحدة أمراً غير أكيد. هذه الحقيقة التي جلتها حرب حزيران/ يونيو (وكما سبق أن جلتها حرب عام ١٩٥٦)، لا يغير منها تغييراً أساسياً مسألة دور "المفاجأة"، التي كانت بالغة الأثر والأهمية التي أدت إلى تدمير الطيران المصري صبيحة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

٦- التصفية الحقة لآثار العدوان

أ- إن تصفية آثار العدوان، في ظل الظروف الراهنة التي تحكم الشعب العربي، لن تكون أكثر من عملية "لفلفة" لآثار الهزيمة. بل أكثر من ذلك، إن التسوية السياسية (إذا كان ثمة تسوية سياسية) لا بد أن تنطوي على تنازلات لصالح إسرائيل، سواء أكانت هذه التنازلات ضمنية (مثلاً : خروج إسرائيل من الحرب كأكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط ، وبقاؤها في مركز قوة وتهديد دائم)، أم صريحة (كالحصول على تنازلات تتعلق باكتساب أراض عربية جديدة، أو نزع سلاح مناطق أخرى، أو الاعتراف بوجودها فعلياً).

إن التسوية السياسية، حتى وإن عادت بإسرائيل إلى المواقع التي كانت عليها قبل ٥ حزيران/ يونيو، ستبقي على أسطورة "إسرائيل التي لا تقهر"، وستزيد توطيد كيانها، وستدفع بالغرب إلى مزيد من الدعم والتأييد لها، وستؤدي بالغرب الاشتراكي إلى مزيد من التقهقر في قبول إسرائيل كأمر واقع.

وفضلاً عن ذلك، فإن التسوية السياسية ستدفع بالإمبريالية الأمريكية إلى مزيد من الشراسة والإمعان في هجومها على الثورة العربية، وستظهر بمظهر السيد الذي لا يعصى له أمر في منطقة الشرق الأوسط. وسينجم عن ذلك تثبيت وتمتين مواقع الرجعية، التي ستقوم بهجمات معاكسة لاستعادة بعض مواقعها. ولقد تجلت نذر ذلك واضحة في اليمن.

وأخيراً فإن التسوية السياسية، إذا لم تُودِ بالنظام الناصري ، فإنها ستخرج به كسيحاً ، أي كجزء من ماضي الثورة العربية، فيفقد فاعليته وتأثيره، وسيتضاءل محتواه العربي إن لم يتلاش ، وسيتكيف بصمت على استحياء مع الإمبريالية. وعلى الصعيد الداخلي سيأخذ منحى يمينياً ، أخذت بوادره تظهر بعيد النكسة.

ولهذا قابلت الجماهير العربية هذا الاحتمال بالرفض.

أما عبد الناصر، الذي ما زال يملك زمام المبادهة العربية، والذي استعاد ثقته بنفسه وبقيادته بعد التحرك الجماهيري الذي أعاده إلى السلطة في ٩ حزيران/ يونيو، وبعد أن أدرك النتائج غير المباشرة للتسوية السياسية، فقد أخذ يتجه رويداً رويداً إلى الاقتناع بأن طريقها مسدود.

وازاء إصرار إسرائيل على إحراز مكاسب قصوى، اتجه الاتحاد السوفياتي إلى مزيد من الدعم للجمهورية العربية المتحدة .

إن ستاتيكو ما قبل ٥ حزيران/ يونيو، قد خرق لصالح إسرائيل والإمبريالية الأمريكية، ويراد تكريس ستاتيكو جديد يضمن تفوقاً كاملاً ودائماً لإسرائيل والإمبريالية الأمريكية، في حين أن مبادىء التعايش السلمي تقتضي العودة إلى ستاتيكو ما قبل حزيران/ يونيو. وإزاء موقف جديد كهذا، يهدد جدياً سمعة الاتحاد السوفياتي (كدولة صديقة لقضية التحرر العربي، وكدولة كبرى في آن معاً) في العالم العربي بخاصة والعالم الثالث بعامة، اختار الاتحاد السوفياتي طريق عدم التراجع أمام انتصار إمبريالي حطم "ستاتيكو" ما قبل ٥ حزيران/ يونيو. ولهذا عاود الاتحاد السوفياتي دعماً جاداً للجمهورية العربية المتحدة.

تلك هي الصورة كما بدت لنا الآن. ولكن ليس باستطاعة أحد التأكيد على حتمية تجنب القيادات البرجوازية الصغيرة طريق التسوية السياسية.

٢- ولكن القيادات البرجوازية الصغيرة، المتأخرة، حتى وإن اختارت (بل أجبرت، بالأحرى) العمل المسلح سبيلاً لتصفية آثار العدوان، ستجعل من ذلك، إذا استطاعت، وسيلة لرد اعتبارها من جهة، ولتأكيد هيمنتها على الجماهير من جهة أخرى . ولهذا اختارت فعلاً طريق عزل الجماهير عن المعركة.

لقد كان ممكناً أن تكون هزيمة حزيران/ يونيو نقطة أنعطاف مصيرية في التاريخ العربي، تتجاوز فيه حركة الجماهير العربية النظام الناصري، مؤدية إلى تجاوز النظام الناصري لنفسه. ولكن الطبقة البرجوازية الجديدة، بقيت على إصرارها على عزل الجماهير، مثل ما كانت عليه الأمور قبل الهزيمة.

أقصى ما استطاع عبد الناصر أن يفعله، مستنداً إلى قوى الجماهير، هو تصفية الصدأ والتعفن البيروقراطي في الجيش، بأداة بيروقراطية عسكرية أيضاً . وتم للبيروقراطية في الوقت نفسه تبديد ذلك التحرك الجماهيري، تحرك ٩ و١٠ حزيران/ يونيو، الذي لم يشهد له الوطن العربي مثيلاً . وهكذا بقيت البيروقراطية في مكانها، وسيتوطد مركزها من جديد، في حال تصفية آثار العدوان بعمل عسكري، تقوده البيروقراطية وحدها.

٣- إن معركة تصفية آثار العدوان (التي تحتل، ويجب أن تحتل، في المرحلة الراهنة، المكان الأول على الصعيد التكتيكي) تقتضي إشراك الشعب العربي بالمعركة، إن إشراك الشعب بالمعركة سيكون ضمانة للنصر من جهة، وضمانة للنَفَس الطويل في المعركة من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك، فإن اشتراك الشعب بمعركة تصفية آثار العدوان سيكفل تنمية حركة الجماهير الشعبية وصعودها، وهذا ما يمهد لمتابعة مرحلة أعلى لاحقة في الكفاح ضد الإمبريالية والصهيونية.

وفي كل الأحوال، فإن هزيمة حزيران/ يونيو، مهما تكن نتائج جولة ثانية محتملة، ستكون إحدى النقاط الفاصلة في تاريخ الثورة العربية، وستبقى مهماز يحرّض النضال العربي لدك معاقل الإمبريالية، واختراق أسوار التخلف وتحويل الاستقلال الشكلي والكيانات القطرية المبعثرة إلى تحرر اجتماعي حقيقي، يتصاعد إلى اشتراكية عصرية في إطار الوحدة العربية.

هوامش

(١) الفرق بين الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية وبين الفائض المستخدم في التنمية (الذي تسميه البرجوازية الصغيرة ادخاراً) هو الفرق بين ما تستحوذ عليه بيروقراطية الدولة البرجوازية وبقايا الطبقات المستثمرة القديمة من الدخل القومي، كامتيازات طبقية أو تبعثره بصورة غير منتجة.

(٢) نحن، عندما نركز على محاسبة النظام الناصري ونقده وكشف جذور عجزه، نفعل ذلك لأن هذا النظام يقود الكتلة البشرية العربية الأضخم عدداً ، ولأنه الأكثر استقراراً ، ولأنه الأكثر تقدماً (إذا شئنا الدقة : الأقل تخلفاً) في الوطن العربي، ولأن فيه تجري المحاولة الأكثر نجاحاً (أيضاً، إذا شئنا الدقة: الأقل فشلاً) على صعيد التنمية ومحاولة تجاوز التخلف ، ولأنه الأكثر فاعلية على نطاق الوطن العربي، وأخيراً لأنه النظام الوحيد الذي يتمتع برصيد في أوساط واسعة من الجماهير العربية. لهذه الأسباب كلها فإن عبد الناصر (ونظامه معه) هو وحده الجدير بالمناقشة والنقد.

(٣) أنظر. ياسين الحافظ ، حول بعض قضايا الثورة العربية (بيروت. دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٨٧

(٤) وهو كذلك فعلاً : ٥ بالمئة فقط من التجارة الإسرائيلية تمر منه، كما تمر منه نصف احتياجات إسرائيل من البترول، التي يمكن إسرائيل أن تستوردها من رومانيا مثلاً ، كما كان عليه الأمر قبل العام ١٩٥٦ .

ملحق
دور الايديولوجيا والشكل
في ميزان القوى العربي- الإسرائيلي

[تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧]

الجماعات السياسية المسيطرة، مدعومة بالإنتيليجنسيا الرجعية، تعترف، صراحة أو ضمناً ، أنها عاجزة عن مواجهة إسرائيل، ولهذا سلمت أمرها لأمريكا التي ستسحب، لأسباب نفطية ومالية واستراتيجية، إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. ولكي تخفي أو تموّه مسؤوليتها عن هذا العجز، تزعم أن الدعم الأمريكي لإسرائيل يحكم ميزان القوى العربي- الإسرائيلي ويجعله لصالح إسرائيل، وبالتالي لا يمكن العرب مواجهة إسرائيل ما دامت أمريكا وراءها. وتمضي الأبواق الدعائية خطوة أخرى نحو التحديد: الحق على السلاح السوفياتي، الذي لا يقارن بالسلاح الأمريكي. وهكذا، ببساطة وبراحة ضمير، تُلقى، كالعادة، المسؤولية على الخارج: الحق عالطليان.

والواقع أن مثل هذا التفسير (والأصح: التمويه) لأسباب العجز العربي مقبول كلياً من البنى السياسية العربية، الحاكمة والمعارضة على حد سواء، كما أنه مقبول من المجتمع العربي بوجه عام . لهذا السبب، أي لهذه الامتثالية في التصور ولهذا الحيدان في الوعي، كانت قدرتنا على التقدم معدومة تقريباً، وكانت ثوراتنا السياسية حركة دورانية أو مراوحة في المكان نفسه ، على الصَعُد الثقافية، المجتمعية، الاقتصادية ، العسكرية.

لنفحص هذه الأطروحات، لنرى في ما إذا كانت أوهاماً أم وقائع!

لا شك أن التقنولوجيا الغربية، والأمريكية بخاصة، أكثر تطوراً من التقنولوجيا السوفياتية. لكن الخبراء العسكريين الغربيين يعترفون أن التقنولوجيا العسكرية السوفياتية، وبخاصة في ميدان الأسلحة التقليدية، ليست، بوجه عام، أدنى مستوى من التقنولوجيا الغربية. فالاتحاد السوفياتي قد استطاع ، بسبب إلزامات أمنه القومي، أن يزيل العراقيل من أمام تطور التقنولوجيا العسكرية السوفياتية، التي مضت تنافس نظيرتها الغربية. والحرب الفييتنامية، أو الحرب الفييتنامية- الأمريكية، جاءت بالبرهان، علماً أن الاتحاد السوفياتي كان أسخى في توريد السلاح، كماً ونوعاً للعرب منه لفييتنام . والأسلحة العربية في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، كما أكدت كتابات غربية عديدة، كانت، بوجه عام، من الزاوية التقنولوجية، نداً للأسلحة الإسرائيلية. وعندما نقول "بوجه عام " فإننا نعني، مثلاً ، أن سلاح القطاع (أ) العربي أكثر تطوراً من نظيره الإسرائيلى، وأن السلاح في القطاع (ب) الإسرائيلي أكثر تطوراً من نظيره العربي، وهكذا إلى أن نصل إلى حصيلة عامة متقاربة أو متعادلة لسلاحي الطرفين، العربي والإسرائيلي.

كيف تتفسر، إذاً، نتائج الحروب العربية- الإسرائيلية؟!

ما دامت التقنولوجيا الحديثة مجرد فرع تطبيقي من فروع شجرة المعرفة الغربية، لذا فإن المرتكزات الثقافية أو الايديولوجية لطائرة الميراج أو الفانتوم أو الميغ (مثلاً) نجدها في فكر ديكارت، وسبينوزا، وفولتير، وهيغل، وماركس (إلخ.)، وبالتالي فمن السذاجة تصور استخدام التقنية الحديثة مجرد عملية كبس أزرار، وليس عملية عقلانية تنطوي على تواصل ثقافي بين الإنسان والتقنية أو بين الإنسان والآلة.

هذه القطيعة، لدى العرب، بين التقنولوجيا وقاعها الثقافي العقلاني الحديث، أو قل بين التقنولوجيا وبعدها الايديولوجي، هو الذي يحول السلاح الحديث الذي بين أيديهم إلى ما يشبه الحديد الخردة، في مواجهة جيش ذي قوام بشري مشبع بايديولوجيا عقلانية حديثة. والواقع أن التقدم المذهل للتقنولوجيا الحديثة، بما تنطوي عليه من دقة متناهية وضبط ، وما تتطلبه من تنظيم وترابط وشغل، يوسع أكثر فأكثر الفارق بين المستوى الايديولوجي الذي تستلزمه والمستوى الحالي للايديولوجيا العربية، ويجعل صعباً أكثر فأكثر على العرب، المخثرين في نمط ثقافة غير مناسب للتقنية الحديثة، امتلاك ناصيتها. لذا فالتفاوت في كفاية أو فاعلية نوعين من السلاح، على مستوى تقنولوجي واحد أو متقارب، إنما يتقرر وفقاً لمستوى الثقافة والايديولوجيا والبنى والقيم المجتمعية. فكلما تمكن جسم عسكري من استيعاب الثقافة والقيم التي تسند/ أو تكمن في أساس التقنولوجيا الحديثة، تزايدت كفايته في استخدام السلاح الحديث.

أضف إلى ذلك أن استيعاب التقنولوجيا الحديثة يتطلب شغلاً منتظماً ، والحاجة إلى الشغل تتزايد إلى أقصى حد في التقنولوجيا العسكرية، حيث يغدو الجسم العسكري ، بمختلف أسلحته، آلة ضخمة، ذات تروس معقدة ومتنوعة، تتطلب تناغماً واتساقاً وترابطاً . والحال، إننا، نحن العرب، على صعيد مسألة الشغل، لا نزال نعاني قصوراً يتمثل في ضعف روحية الشغل . فلأسباب عديدة، تاريخية وقيمية، لم يتكون لدينا تقليد راسخ للشغل. ونعني بالشغل : الكدح، المتقن، المنتظم، المتلاحق، المتعب، المعرّق البالغ درجة النجاز والاكتمال. أليست الشطارة، المقبولة في مجتمعنا، هي "شغل " اللاشغل، أو "شغل " بلا شغل، أو، في أحسن الأحوال، لفلفة الشغل أو الشغل من قفا اليد، لاقتناص كسب بلا عرق . بل، كلمة "كسب " ألا تعني الحصول على جزاء بلا استحقاق أو بلا شغل؟! ألا تنطوي صفة " شاطر" على ضرب من تقريظ ، مع أنها ترمي الموصوف بشيء من "الغلا غلا" أو الحيلة؟! هذا القصر في تقليد الشغل يتحول إلى قصور في استيعاب التقنولوجيا الحديثة، وعلى رأسها التقنولوجيا العسكرية.

إذاً، فالثقافة الحديثة والشغل (ونضيف: علاقات مجتمعية حديثة) هما الشرطان اللازمان لاستيعاب التقنولوجيا الحديثة. وبالطبع، هما، على الصعيد العسكري، الشرطان اللازمان للانتقال من طائرات إلى سلاح طيران، من عسكر إلى جيش، من مدافع إلى مدفعية، إلخ. عندما توضع مجموعة طائرات في عمارة طيرانية نسميها سلاح طيران، عمارة كآلة ضخمة، معقدة، متماسكة، ذات تروس معشقة، تكون قد تمت نقلة من طائرات إلى طيران. فالقوام البشري، حامل الثقافة العقلانية الحديثة، الشغيل العرقان، هو الذي يؤمن هذا الانتقال ويسمح باستخدام الطائرات التي صارت طيراناً استخداماً عسكرياً حديثاً .

من دون أخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار يتحول ميزان القوى العربي- الإسرائيلي، المؤاتي لإسرائيل، إلى ظاهرة لاعقلانية، وبالتالي يصبح التفوق العسكري الإسرائيلي ظاهرة أسطورية لا سبيل إلى تفسيرها أولاً ، ولا إلى تغييرها وقلبها ثانياً .

في كل ميزان قوى تدخل عناصر عديدة منها : مالي، اقتصادي، عتادي، ثقافي، مجتمعي، سياسي، جغرافي، إلخ. والتركيب الديالكتيكي، إذا صح التعبير، لمجموع هذه العناصر يحدد ميزان القوى العام. ومن الواضح أنه عندما تتوازن العناصر الثقافية والمجتمعية والسياسية لدى طرفي الميزان، يصبح للعنصرين المالي والعتادي دور حاسم في تحديد ميزان القوى . والحال، لو أننا حللنا ميزان القوى العسكري العربي- الإسرائيلي إلى عناصره المكونة وتأملنا العنصرين المالي والعتادي يتبين لنا أن القصور العربي إنما يكمن في العنصرين السياسي والمجتمعي (المستندين إلى قاع ايديولوجي معين)، ذلك أن العنصرين الأولين، المالي والعتادي، كانا على الدوام تقريباً لصالح الجانب العربي. بل يمكن القول إن هذين العنصرين في ميزان القوى المصري- الإسرائيلي كانا، بوجه عام، لصالح مصر، ناهيك عن ميزان قوى دول المواجهة- إسرائيل (دول المواجهة- مصر+ سوريا+ الأردن).

نقدم في ما يلي متوسط الإنفاق السنوي على أغراض الدفاع في السنوات الثلاث السابقة لكل من حربي حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ والسنوات التالية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر (بملايين الدولارات)، لدى كل من إسرائيل ودول المواجهة ومصر.

ثم نقدم الميزان العتادي في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

البلد	الفترة	القيمة (بملايين الدولارات)
اسرائيل	١٩٦٧-١٩٦٥	٤٩٨
دول المواجهة		٨٣٤
مصر		٦٤٥
اسرائيل	١٩٧٢-١٩٧٠	١٣٨٧
دول المواجهة		١٧٠٣
مصر		١٤٢٢
اسرائيل	١٩٧٧-١٩٧٥	٤٠١١
دول المواجهة		٦٢٠٥
مصر		٥١٠٩

الميزان العتادي في حرب ١٩٦٧

	اسرائيل	دول المواجهة
القوات المسلحة العاملة	٦٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
القوات المسلحة الاحتياط	٢٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
دبابة ومصفحة وناقلة جنود	١١٠٠	٣١٠٠
مدفع ذاتي الحركة	٢٥٠	٢٨٠
مدفع مقطور	-	١٣٠٠
طائرات قاذفة ومقاتلة	٣٥٠	٦١٢

الميزان العتادي في حرب ١٩٧٣

	اسرائيل	دول المواجهة
القوات المسلحة العاملة	٦١٠٠٠	٤٦٥٠٠٠
القوات المسلحة الاحتياط	٢١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
دبابة ومصفحة وناقلة جنود	٤٧٠٠	٧٦٦٠
مدفع ذاتي الحركة	٤٠٠	٥٠٠
مدفع مقطور	٥٠٠	٣٤٢٠
طائرات قاذفة ومقاتلة	٤٣٢	١٠١١

ملاحظات إيضاحية:

أ- هذه المعلومات مستقاة من التقارير السنوية الصادرة عن "معهد الدراسات الاستراتيجية" (في لندن) حول موازين التسلح والإنفاق العسكري في العالم . وتعتبر معلومات المعهد موثوقة وقريبة من الواقع، كمؤشر عام.

٢- القوات المسلحة الاحتياطية الإسرائيلية سهلة وسريعة التعبئة والحشد، وبالتالي يمكن اعتبارها، في حدود معينة، في عداد القوات العاملة. في حين أن الحال ليست كذلك بالنسبة إلى قوات الاحتياط العربية. فضلاً عن ذلك، فإن نسبة أسنان القوات المسلحة الإسرائيلية إلى تعدادها العام أعلى بشكل ملموس من نظيرتها العربية. الحالة العربية هذه تعكس، بالطبع، التأخر العربي، سواء على صعيد الدولة أم المجتمع.

٣- تشير مصادر عربية ذات خبرة في الشؤون المالية وعلى اطلاع فعلي، أن الإنفاق على الشؤون العسكرية العربية أكبر بنسبة ملحوظة من الأرقام المذكورة أعلاه، التي هي الموازنات الرسمية المنشورة. الأمر الذي يدل على أن الإنفاق العسكري الإسرائيلي أكثر اقتصادية بكثير من الإنفاق العسكري العربي، في حين كان من المنطقي توقع العكس، نظراً لارتفاع متوسط الدخل الإسرائيلي عن نظيره العربي . هذه اللا اقتصادية إنما تتفسر بلاعقلانية الإنفاق، ناهيك عن البعزقة والامتيازات والهدر. وعلى كاس حال، يبقى الإنفاق العربي على شؤون الدفاع أكبر بكثير من نظيره الإسرائيلي.

٤- على الصعيد العتادي، من الملاحظ أن كمية الأعتدة العربية تقارب، إجمالاً، ضعف كمية الأعتدة الإسرائيلية، حتى على صعيد الطيران. والمستوى التقنولوجي للعتادين متوازن تارة ومتقارب إجمالاً.

٥- يُزعم أن ميزان القوى قد اختل لصالح إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، أساساً بسبب انقطاع مصر عن ترسانتها السوفياتية. حتى إذا صح ذلك، فالمسؤول هو القرار السياسي للنظام المصري، علماً بأن الإنفاق العسكري لمصر وحدها، في سنوات ما بعد حرب ١٩٧٣، أكبر من الإنفاق العسكري الإسرائيلي.

***